أثر تغيرات أسعار النفط وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة في الجزائر
دراسة تحليلية للفترة 2000-2013

د. مراد عبدات
التجارية وعلوم التسيير
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم
جامعة الجزائر 3

Résumé :

Actuellement, le chômage fait l'objet d'enjeux économiques et sociaux majeurs pour chaque pays.et avec la montée en puissance du nombre des chômeurs, ce phénomène a pris de l'ampleur et s'est matérialisé par des pertes économiques accrues et une complexité des problèmes d'ordre sociaux.

Le chômage, en Algérie, est devenu un problème structurel pour l'économie nationale. Malgré la réalisation d'une croissance économique acceptable, ce phénomène s'est amplifié d'année en année, ainsi que dans les autres pays en développement.

Cette situation est due à l'échec des efforts de développement, l'aggravation de l'endettement extérieur, la diminution de la rente pétrolière, la chute du niveau d'instruction scolaire et la faiblesse du rendement économique.

L'amélioration des indicateurs de l'économie nationale et l'augmentation des taux d'investissements sont susceptibles d'avoir un impact positif sur les niveaux du taux de chômage, si cela est accompagné par un financement adéquat et l'introduction des réformes économiques répondant à la conjoncture économique actuelle.

الملخص:

حاليا يطرح بحدة موضوع البطالة و يعتبر من أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة وأكثرها خطورة، ومع ازدياد عدد العاطلين عن العمل تزداد الخسائر الاقتصادية وتتعقد المشاكل الاجتماعية.

وقد أصبحت البطالة مشكلة هيكلية، فبالرغم من تحقيق الانتعاش والنمو الاقتصادي تتفاقم من سنة لأخرى، وتتفاقم في الدول النامية مع فشل جهود التنمية، انخفاض العوائد النفطية، تفاقم الديون الخارجية، تدني المستوى التعليمي وضعف الأداء الاقتصادي.

وإن تحسن مؤشرات الاقتصاد وارتفاع معدلات الاستثمار وتوفير التمويل الكافي والقيام بإصلاحات جذرية من شأنها أن تؤثر بشكل ايجابي على معدلات البطالة.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة. التنمية.

تمهيد:

نعايش الحاضر اقتصادا عالميا مطبوعا بالتنافسية الشديدة بين القوى الاقتصادية العالمية، وتجارب كثير من الدول حققت تقدما ومراحل للتكيف والتوازن مع السوق الدولية، ودولا باشرت إصلاحا لتحسين أوضاعها وتكييف بيئاتها مع حتمية التغيير والاندماج في الاقتصاد العالمي. وتجد الجزائر نفسها في ذلك في مفترق طرق، فلم يتمكن اقتصادها الريعي من كسب

الرهان، ولم تستفد من مدخراتها وعوائدها المالية،ولم تتمكن من توظيف ثرواتها البشرية أحسن توظيف، يؤدي إلى خلق قيمة مضافة ورفع الإنتاجية وتحسين المؤشرات الأساسية للاقتصاد الكلي .

ويشير واقع الاقتصاد الجزائري إلى ضعف البرامج والسياسات التنموية، إذ لم تحقق الانطلاق الاقتصادي المنشود، ويكشف ذلك الواقع عن مشكلة (أو مشكلات) هيكلية عميقة في أداء الاقتصاد،أدت إلى خلق اختلالات متعددة انعدمت فيها محددات التنمية الاقتصادية، ولم تؤثر على التشغيل في الاقتصاد .

فرغم توافر الموارد والثروات الطبيعية، إلا أن الموارد البشرية المدربة والإدارة الرشيدة غائبة.

وإن إحدى هذه المشكلات الهيكلية: **البطالة، والتي تختفي أرقامها الحقيقية حول الاقتصاد الريعي، فما واقعها في الجزائر، وما هي السياسات والإجراءات التنموية المطلوبة ؟**

1- نظرة عامة حول أوضاع الاقتصاد الكلي في الجزائر:

1-1 المؤشرات الاقتصادية الكلية:

يمكن أن نتعرف على وضع الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشرات الجدول التالي:

جدول رقم:1 أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر للفترة 2000-2013

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار)	تطور الناتج المحلي الاجمالي (مليار دج)	تطور معدل النمو	تطور معدل التضخم	عجز أو فائض الميزانية نسبة من لناتج م إ	عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج م إ	لدين الخارجي (مليار دولار)
2000	30.41	1610	4123.5	2.4	0.3	400	966.78	25.261
2001	30.88	1711	4260.8	2.1	4.2	184.5	715.47	22.441
2002	31.35	1771	4537.7	4.7	1.4	52.6	544.18	22.540
2003	31.85	2060	5264.2	6.9	2.6	284.2	860.23	23.203
2004	32.36	2631	6150.6	5.2	3.54	337.9	1029.36	21.411
2005	32.9	3125.1	7563.6	5.1	1.63	1030.6	1942.31	16.485
2006	33.48	3478.4	8514.8	2	2.31	1186.8	2473.53	5.612
2007	34.1	3968	9366.6	3	3.08	579.3	2363.45	5.795
2008	34.6	4260	11043.7	2.4	4.86	906.9	2589.79	5.921
2009	35.6	4420	9968	1.6	5.74	713.1-	654.84	5.687
2010	36.1	4349.6	11991.6	3.6	3.91	178.2-	1354.40	5.536
2011	36.7	5271.6	14526.6	2.8	4.5	168.6-	2034.32	4.410
2012	37.2	5309.8	16115.4	3.3	8.89	710.9-	1548.97	3.694
2013	37.9	5360.7	16569.3	2.8	3.25	248.2-	744.52	3.396

المصدر:

world Bank, World developmentIndicators, data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD

- تقارير بنك الجزائر.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، دولة الكويت،ص: 68 وما بعدها.

Direction générale des douanes, statistique du commerce extérieur, 2011, p 4.

- Office national des statistiques, op.cit.

2-1 تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية:

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد السكان في الجزائر ارتفعمن30.7 مليون نسمة سنة 2000 إلى 37.2 مليون نسمة سنة2013 بزيادة قدرت بـ: 22.% وقد تطور نصيب الفرد في الجزائر حيث انتقل من 1610 دولار إلى 5360 دولار بزيادة قدرت بـ 232.96 % وهو انتقال نوعي أدى إلى تحسن مستوى المعيشة وأثر ايجابيا على القدرة الشرائية للأفراد.

كما شهدت الفترة تطور الناتج المحلي الاجمالي حيث انتقل من 4123.5 مليار دج سنة 2000 إلى 16569.3 مليار دج سنة 2013 بزيادة قدرها 301.82 %، وقد كان هذا التطور انعكاس لتطور مداخيل المحروقات، وشهد في المقابل معدل النمو الاقتصادي معدلات موجبة ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى .

في حين شهد معدل التضخم تذبذبا خلال فترة الدراسة لكنه استقر عند رقم واحد، أما بالنسبة للمديونية فقد شهدت انخفاضا ملحوظا بسبب التسديد المسبق فانتقلت من 25.261 مليار دولار سنة 2000 إلى 3.396 مليار دولار سنة 2013.

كما نلاحظ أن الميزان التجاري خلال فترة الدراسة كان في حالة فائض، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات بسبب ارتفاع أسعار النفط وهو العنصر الأبرز في التأثير على أوضاع الميزان التجاري. أما بالنسبة لوضعية الميزان التجاري خارج المحروقات، فقد سجل طيلة فترة الدراسة عجزا بسبب انخفاض حصيلة الصادرات خارج المحروقات من جهة وارتفاع قيمة الواردات.

لقد أوضحنا بأن هيكل التجارة الخارجية ينعكس بشكل مباشر في ميزان المدفوعات، ولاحظنا أن هذا الانعكاس يرتبط بدرجة انفتاح الاقتصاد، هذا الانفتاح الذي يرتكز في المقام الأول في جانب تدفق التجارة الخارجية، نظرا لدور قطاع النفط الواضح على مختلف حسابات ميزان المدفوعات، وهيمنته على مجمل الصادرات الجزائرية، حيث يشكل أكثر من 97% منها.

وتعتبر الصادرات النفطية العنصر الأكثر تأثيرا في تحديد أوضاع الميزان التجاري، مما يجعله العنصر الأكثر تأثيرا في ميزان المدفوعات، ويظهر ذلك بشكل واضح خلال كل فترة الدراسة حيث ساهم بشكل إيجابي في رصيد ميزان المدفوعات.

ويلاحظ أن الاقتصاد قد حقق فائضا في ميزان المدفوعات وكذلك رصيد الحساب الجاري طيلة فترة الدراسة، وقد نجح الاقتصاد في تنمية الاحتياطات الأجنبية من خلال تبني سياسات اقتصادية مختلفة إضافة إلى الرقابة على النقد الأجنبي والتي كان لها انعكاس إيجابي على وضع الفائض في حساب العمليات الجارية ومن ثم على فائض ميزان المدفوعات ومن خلال ذلك يتبين بأن التطورات التي تحدث في ميزان المدفوعات تخضع للتطورات التي تحدث في الإيرادات النفطية بسبب السيطرة المطلقة للإيرادات النفطية على هيكل الصادرات الجزائرية، إضافة إلى التطورات التي تحدث في حجم وهيكل الواردات.

3-1 تغيرات أسعار النفط ومداخيل المحروقات:

جدول رقم: 02 أسعار برميل النفط وإجمالي مداخيل النفط للفترة 2000-2013

السنوات	سعر البرميل(دولار)	اجمالي مداخيل المحروقات (مليون دولار)
2000	28.5	21061.3
2001	24.8	18531.9
2002	25.2	18109.2
2003	29	23993.3
2004	38.7	31550.1
2005	54.6	45587.9
2006	65.7	53608
2007	74.8	59605.1

2008	99.9	77194.6
2009	62.2	44415.1
2010	80.2	56121.6
2011	112.9	71661.8
2012	111	70583.7
2013	109.5	63326.2

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

من خلال الجدول نلاحظ التطور الايجابي لأسعار المحروقات خلال الفترة 2000-2011لتتراجع قليلا سنتي 2012 و2013 ، وقد صحب هذا التطور في الاسعار تطور في إجمالي المداخيل التي انتقلت من 21061.3 مليون دولار سنة 2000 إلى 63326.2 مليون دولار سنة 2013 بزيادة قدرها 200 % خلال الفترة والتي كان لها انعكاس ايجابي على كل المؤشرات الاقتصادية.

2- الجزائر وهاجس البطالة:

2-1أسباب البطالة في الجزائر:

يمكن اجمال أهم الاسباب في مجموعتين [1]:

2-1-1 مجموعة الأسباب الخارجة عن سيطرة الدولة:

و هي تلك الأسباب التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي وأدت الى عدم توفر فرص العمل والتي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

- **تغيرات أسعار المحروقات:** حيث يرتبط الاستثمار في الجزائر وتمويله بالمداخيل الجبائية، مما يؤثر على خلق فرص للتشغيل.

- **انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية:** حيث أن انخفاض النمو في الدول المتقدمةيؤدي إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية و منها الجزائر، بالتالي فإن ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان لها أثر على مستوى الدخل و من تم قطاع التشغيل، و قد تكررت هذه الأخيرة منتصف سنوات الثمانينات وسنة 2009 نتيجة هبوط أسعار النفط تحت تأثير ركود اقتصاديات الدول المتقدمة الناتج عن التداعيات السلبية للأزمة المالية الأخيرة، حيث انخفضت أسعار النفط و تراجعت معها حاصلات صادرات الجزائر من العملة الصعبة بما نسبته 42.64%.

- الأزمة الاقتصادية العالمية والتي دفعت بالجزائر إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بالدخول في اقتصاد السوق، نظرا لعدم فعالية القطاع العام وبالأخص في الميدان الصناعي.

- **تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:**

إن أي انكماش في أطراف التبادل التجاري الدولي يؤثر على مستوى الدخل الوطني و قدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة، حيث أن انخفاض سعر الدولار من 124.3% في عام (1984-1985) إلى 101.9% في عام (1986-1987)باعتبار سنة 1980 سنة الأساس أدى إلى إضعاف لقدرتها الشرائية، لأن الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار

الأمريكي و بالتالي تأثير استيراداتها من السلع التامة الصنع حيث انخفض سعر صرف الدولار نحو 30% و 20% أمام كل من الين الياباني و المارك الألماني على التوالي في بداية الثمانينات.

في حين أنه عند قياس مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف الدولار كانت غامضة نوعا ما. فتدهور سعر صرف الدينار يمكن أن يتبعه ارتفاع أو انخفاض قيمة الواردات، حيث تحقق هدف التخفيض سنة 1991الذي أدى إلى تخفيض قيمة الاستيرادات و نفس الشيء سنوات 1996–1997–1999 إضافة إلى سنتي 2003 و 2004. لكن الملاحظ ان التدهور في قيمة الدينار سنتي 1998 و 2001 مثلا بنسبة 1% رافقه ارتفاع قيمة الواردات بالدولار ب 41% و 2.74% على التوالي و نفس الشيء سنتي 2002–2005 فالتدهور في سعر الصرف ب 1% أدى إلى ارتفاع الواردات على التوالي ب 5.61% و 5.82%.

– نمو عدد السكان:

يؤدي السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع عدم وجود مواكبة مستمرة في زيادة الإنتاج في ظل بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها إلى انخفاض في مستوى المعيشة و انتشار ظاهرة البطالة بمختلف صورها، وهو ما حدث فعلا في الجزائر، حيث تميزت الفترة من 1970 إلى 1985 بمعدل نمو سكاني مرتفع قدر بـ 2.9 %، ثم مع بداية الازمة الاقتصادية للجزائر ابتداء من 1986 بدأت هذه النسبة تعرف تراجعا مهما بسبب مجموعة من العوامل أدت إلى خفض نسبة النمو السكاني، نذكر من بينها سياسة تباعد الولادات بالإضافة إلى ارتفاع مستوى التعليم بين الآباء والأمهات وأزمة السكن والازمة الاقتصادية، فوصل معدل النمو السكاني سنة 1988 إلى 1.42 % وسنة 2006 إلى 1.78 %[2]

2-1-2 الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية:

إن السياسات المتعاقبة بينت مدى هشاشة القرارات الحكومية في زيادة حدة البطالة بطريقة غير مباشرة و تتمثل هذه السياسات فيما يلي:

-عدم التنسيق بين التعليم والتكوين وسوق العمل:

إن عدم التنسيق بين التعليم و التوظيف قد يؤدي إلى تراجع عائد التعليم و هذا نتيجة الحصول على مناصب عمل بدون مراعاة التخصصات التعليمية حيث ان هذه الأخيرة نمطية و غير متطورة مما أدى إلى تزايد أعداد الخريجين وخاصة ذوي المؤهلات المتوسطة مما أدى إلى زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل و عدم التجانس في هيكله بحيث كان هناك عجز في بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى. مع عدم وجود طلب مماثل لها و عدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل.

– قوانين العمل و تشريعاته:

إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهمت بطريقة مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة في التشريع الصادر في سنة 1990 بحيث أن محتواه له علاقة بالتزامات الجزائر اتجاه الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية و كان الأمر كذلك بالنسبة إلى المبادئ الأساسية المتعلقة بالمفاوضات الجماعية (اتفاقية 98) و الحرية النقابية للعمال و أرباب العمل (اتفاقية 1987) و حق الاضراب (اتفاقية 87) و دور مفتشية العمل و إدارة الشغل (اتفاقية 81)، فمن المسلم به أن الانتقال من نظام القانون الأساسي و التنظيمي إلى قانون اتفاقية العقود الجماعية لتسيير علاقات العمل أمر يدل على تغيير

سياسة التوظيف بحيث صار انتقال العامل من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة و الكفاءة، يضاف إلى ذلك أن الأجور تتحدد وفقا لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة الإنتاجية الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي و قطاع المؤسسات الاقتصادية العمومية كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص اتسم بالجمود مما جعله مسؤولا عن تزايد البطالة، و بروز ظاهرة البحث عن أعمال إضافية خاصة في القطاع الخاص و القطاع غير الرسمي و بالتالي حجب فرص عمل إضافية عن الدخلاء الجدد لسوق العمل و تزايد معدلات البطالة.

- قلة المؤسسات البحثية:

إن عدم وجود مخابر بحث لدى المؤسسات وعدم تخصيص مبالغ مالية من اجل تطوير البحث وعدم التنسيق بين مراكز الدراسات والبحوث التطبيقية وبين المؤسسات الاقتصادية أدى إلى ضآلة في التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى الجزائر والذي يعد أحد أسباب زيادة البطالة،حيث يرى البعض كما أن ثبات حجم الإنتاج وارتفاع مستوى التكنولوجيا يؤديان الى خفض العاملين المباشرين في مجال الأنشطة الاقتصادية ويرفع عدد العاملين الغير المباشرين في هذه الأنشطة.

- تخطيط القوى العاملة:

إن سوء تخطيط القوى العاملة يعد سببا جوهريا في زيادة حدة البطالة، حيث أن هدف تخطيط القوى العاملة هو خلق الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وربما تحقيق فائض وتراكم رأسمالي يعاد استثماره ومن تم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، ويساهم تخطيط القوى العاملة في معرفة وتقدير الأعداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات والقدر المتوفر منها في المجتمع والتعرف على الفجوات بين المطلوب والمتوفر أو من خلال العمل على تغيير بعض الأساليب الإنتاجية وبالتالي تحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة كما ونوعا ولاشك أن وجود التخطيط السليم لقوى العاملة يحد من البطالة كما يؤدي إلى توجيه العمالة على القطاعات الأكثر حاجة إليها.

- التوزيع الجغرافي للسكان:

تعاني الجزائر من اختلال في توزيع السكان وكثافتهم في المناطق المختلفة، وأدى هذا التباين في التوزيع الجغرافي إلى ظهور نسبة البطالة في التجمعات السكانية الكثيفة مما أدى إلى الطلب المتزايد على الخدمات الاجتماعية كما خلق ضغوطا على المنشآت الإنتاجية ومن تم خلل في سوق العمل الجزائري.

- برنامج الخوصصة:

قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية خاصة ببرنامجي الاستقرار (أفريل 94 – مارس 95) و برنامج التصحيح الهيكلي (ماي 1995 – أفريل 1998) حيث يؤكدان على ضرورة الخوصصة على أنها أداة حتمية لإصلاح الاقتصاد الوطني وعصرنته، وفي ظل غياب الاستثمارات الجديدة التي تخلق مناصب عمل جديدة ساعد ذلك على تفاقم البطالة وتزايد نسبتها، والتي ارتفعت تباعا من 17% سنة 1985، إلى 28% في سنة 98 كنتيجة حتمية لعملية الخوصصة. وقد أدت هذه الاصلاحات إلى فقدان أكثر من 360 ألف منصب خلال الإصلاحات ,19941998 (فترة التعديل الهيكلي.

إضافة إلى ذلك هناك بعض الأسباب الاقتصادية والموضوعية، نذكر منها:

– إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في الجزائر على مدار العقود الماضية، وما انجرّ عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية متعددة.

– انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر، وما يترتب عنها من تبديد للأموال التي كان من المستطاع تسخيرها لخلق الآلاف من مناصب العمل.

2-2 خصائص ومميزات البطالة في الجزائر:

تتميز البطالة في الجزائر بأنها[3]:

- تمس الفئات الشابة: حيث أن معدل 83% من معدل البطالة تمس الفئات التي تقل أعمارهم عن 30 سنة، حيث وصل عدد طالبي العمل من هذه الفئة إلى غاية 2004 حوالي 1.671 مليون شخص.

- ارتفاع وتيرة نمو العرض من العمالة نتيجة ارتفاع معدلات نمو السكان والقوى العاملة النشيطة - إذ شهد سوق العمل تزايد عدد الوافدين إلى سوق العمل سنويا إلى أكثر من 250000 عامل- مقارنة مع تباطؤ نمو الطلب على العمالة الناتجة عن عدة عوامل منها ضعف معدلات الاستثمار، ومن تم ضعف القدرة على توليد الشغل وتواضع مستويات الانتاج وكفاءة الادارة .

- حوالي 68% من البطالين من فئة المقصيين من النظام المدرسي.

- تمس البطالة الرجال أكثر منها النساء، تمثل النساء التي تعاني من البطالة حوالي 20.4 % من مجموع الافراد الطالبين لمناصب عمل.

- البطالة موجودة في المناطق الحضرية كما هي موجودة في المناطق الريفية.

- تفاقم ظاهرة العمل غير الرسمي والذي يمثل 13 % من اليد العاملة النشطة

2-3 بطالة الشباب، أخطر مظهر للبطالة في الجزائر:

تعد بطالة الشباب ظاهرة عالمية، حيث انه من بين 185.9 مليون عاطل عن العمل (عام 2003) نجد 88.2 مليون شاب عاطل عن العمل[4] ،أكّد تقرير صدر حديثاً عن منظمة العمل الدولية حول اتجاهات الاستخدام العالمية للعام 2014، أن الارتفاع في معدلات البطالة حول العالم، خصوصاً الشباب يعود إلى الزيادة الملحوظة في معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والتي تعتبر ثاني أعلى نسبة بطالة في العالم مقدراً هذه النسبة ب11.5% في العام 2013، في حين أنها تبلغ 6% حول العالم في العام نفسه[5] .

يمثل هؤلاء ما يزيد عن الثلثين من أعداد البطالين في الجزائر، أما معدلات البطالة بين الشباب نسبة إلى القوى العاملة الشابة فقد تجاوزت 40% في الجزائر[6] .

إن انتشار البطالة بين الشباب أمر من الخطورة بمكان ، لاسيما من الناحية الاجتماعية حيث يؤدي الفراغ وضغط ظروف المعيشة القاسية بالشباب الذي يتحمل مسؤولية إعالة أسرهم في سن مبكر (لاسيما في المناطق الفقيرة) إلى الانحراف وممارسة الجريمة.

ويكفي أن نعرف انه في دول الاتحاد الأوروبي يدق ناقوس الخطر لمعدل بطالة بين الشباب إلى 10%[7].

وتجدر الاشارة إلى أن الفئة التي تمسها البطالة بالدرجة الاولى الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة حيث سجلت النسبة في هذه الفئة 77.94 % عام 2000 وفي سنة 2008 سجلت 74.94 % حيث ان هاته الفترة تتوافق وسنوات التخرج من الجامعة وواجب الخدمة الوطنية وبالتالي نقص الخبرة[8] .

2-4 سوق العمل في الجزائر:

عرف سوق العمل في الجزائر العديد من الاختلالات سواء في اطاره القانوني او التنظيمي او في تكيفه مع الواقع الاجتماعي ويمكن أن نحلل سوق العمل في الجزائر من خلال العرض والطلب على العمل في الجزائر[9]:

2-4-1 الطلب على العمل في الجزائر:

يعتبر الطلب على العمل دالة لثلاثة عوامل رئيسية تتمثل في كل من: معدل النمو السكاني، مساهمة المرأة و فئة الشباب في سوق العمل وانتشار التعليم.

أ- النمو السكاني: حيث عرف معدل 2.9% خلال الفترة من 1970 إلى 1985 ثم تراجعت النسبة سنة 1988 إلى 1.42 % وسنة 2006 إلى 1.78 %.

ب- زيادة مساهمة المرأة وفئة الشباب في سوق العمل: ارتفعت مساهمة المرأة في سوق العمل من 1.8 % سنة 1996 إلى 9.6 % سنة 1998 أي بزيادة قدرها 5 مرات، وقد قدرت نسبة النساء العاملات 19.6 % من مجموع اليد العاملة سنة 2006، وتعرف البطالة في فئة الشباب معدلات مرتفعة حيث وصلت إلى 70.1 % من البطالين سنة 2006 تقل اعمارهم عن 30 سنة.

ج- انتشار التعليم: يمثل الاستثمار في راس المال البشري عاملا مهما في دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير يد عاملة مؤهلة تساهم في رفع مستويات الانتاجية، وقد أدى خفض نسبة الامية في الجزائر إلى زيادة الطلب على العمل خاصة عند فئة النساء في الجزائر.

2-4-2 عرض العمل في الجزائر:

يمكن أن نصنف هيكل سوق العمل بالجزائر إلى قطاعين : قطاع ريفي يشمل جميع النشاطات الفلاحية، وقطاع حضري يشمل نوعين من الممارسات المهنية الرسمية وغير الرسمية، وقد كان القطاع الريفي يمتص سنة 1977 حوالي 72.2 % من مجمل اليد العاملة ثم انخفض إلى 42 % سنة 2003 بسبب هجرة السكان من الارياف إلى المدن مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في القطاعات الرسمية وبروز القطاع غير الرسمي الذي امتص حوالي 36.5 % من مجمل التشغيل خارج قطاع الفلاحة سنة 2002 و39 % من مجمل التشغيل في القطاع الحضري.

وقد كان للإصلاحات التي بدأتها الجزائر سنوات التسعينات أثرا مباشرا على عرض العمل، حيث تم فقدان أكثر من 400000 منصب عمل في القطاع العام نتيجة برنامج التصحيح الهيكلي، وبالمقابل فقد ساهم القطاع الخاص في خلق عدد معتبر من مناصب العمل.

3- النفط، التنمية والبطالة:

3-1 مداخيل النفط والآثار الايجابية:

شهدت الجزائر نموا استثنائيا في السنوات الأخيرة وذلك بسبب تزايد الطلب العالمي على النفط، وقد صاحب هذا الأداء القوي في معدلات النمو انخفاضا في معدلات البطالة،والتي تعد تحديا أساسيا يواجه عملية التنمية في الجزائر.

وإن تزايد الفوائض المالية بشكل غير مسبوق قد أثر على نطاق الإنفاق والاستثمار وتحسين المناخ الاستثماري وعلى السياسات الاقتصادية وأدائها، وعلى القوى الاقتصادية التي يشكل فيها النفط أهم الموارد، وعلى التنمية الاقتصادية بشكل مباشروغير مباشر،ويمكن أن نحدد بعض الآثار الايجابية فيما يلي[10]:

- تحسين معدلات النمو الاقتصادي: حيث ارتفع هذا المعدل من 3.6% خلال السبعينات إلى 6% سنوات الألفين،وقد أدى ذلك إلى زيادة فرص الاستثمار ومشاريع التنمية، وأدى إلى خلق فرص عمل ساعدت على تخفيف معدلات البطالة وتحسين مستويات المعيشة.
- زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والبنية الأساسية وتوسيع قاعدة الاقتصاد المحلي.
- تعزيز الاحتياطات الأجنبية ، والتي تجاوزت 500 مليار دولار بداية عام 2006.
- التخفيض بشكل ملموس في مديونية القطاع العام في الدول النفطية من حوالي 50% سنة 2002 إلى 25 % بداية عام 2006.
- تحسين مستويات التنمية البشرية، إضافة إلى تحسين مستوى التعليم وهو ما يبين الدور الرئيسي الذي يلعبه النفط.
- تحسين أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى،كالصناعة والزراعة وقطاع الخدمات.

3-2 النفط وظروف تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي:

3-2-1 ارتفاع أسعار النفط وسياسة الإنعاش الاقتصادي:

تبين المؤشرات الاقتصادية بداية سنوات الالفين التحسن الملحوظ في المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة ارتفاع أسعار النفط فأدت إلى زيادة حصيلة صادرات المحروقات إذ انتقلت من 10.1 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 32.16 مليار دولار أمريكي سنة 2004، وقد أدت هاته الحصيلة إلى تغطية الارتفاع الكبير في قيمة الواردات، التي ارتفعت من 8.6 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 17.95 مليار دولار أمريكي سنة 2004، وأدت إلى حدوث فائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، فارتفعت احتياطات الصرف إلى 43.1 مليار دولار أمريكي سنة 2004، وانخفضت المديونية الخارجية إلى 21.4 مليار دولار أمريكي في نفس السنة، وكان معدل التضخم المسجل للفترة 2000-2004 هو 2.42 %[11] .

نتيجة لهذه الوضعية الايجابية باشرت الجزائر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والذي خصصت له مبلغ 525 مليار دج مس العديد من القطاعات الكبرى والحساسة.

ثم شرعت في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 وقدر المبلغ لهذا البرنامج بـ: 4202.7 مليار دج، واستفادت منه عدة قطاعات .

ثم جاء البرنامج الخماسي 2010– 2014 والذي خصص له مبلغ: 21214 مليار دج، وقسم إلى ثلاثة برامج فرعية، واستفادت منه عدة قطاعات[12].

3-2-2 آثار سياسة الانعاش الاقتصادي:

أ- الأثر على النمو الاقتصادي: قد كان الهدف الاساسي لسياسة الانعاش الاقتصادي هو حفز ودعم النمو الاقتصادي، فمن خلال الجدول رقم01 و الجدول رقم 02،فإن أهم قطاع أثر على النمو الاقتصادي هو قطاع المحروقات والذي وصلت مساهمته في المتوسط 40 % خلال الفترة 2000– 2010، وبذلك يعتبر موجه النمو الاقتصادي في الجزائر، ولقد تفاوتت مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي، ولقد سجل القطاع العام خلال فترة تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي نموا سلبيا قدره:1.06– %وذلك بسبب المشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع، كما أن القطاع الخاص لم يساهم بشكل ايجابي مقارنة بالقدرات الحقيقية التي يملكها، إذ بلغ متوسط نموه خلال الفترة: 4.12 [13]%.

ب- الأثر على البطالة:

انطلاقا من الجدول الموالي يمكننا تتبع مستويات التشغيل والبطالة في الجزائر:

جدول رقم:03تغيرات معدل البطالة في الجزائر الوحدة: %

السنوات	معدل البطالة %
2000	29.5
2001	27.3
2002	25.7
2003	23.7
2004	17.7
2005	15.3
2006	12.3
2007	11.8
2008	11.3
2009	10.2
2010	10
2011	10
2012	11
2013	9.8

المصدر: تقارير الديوان الوطني للإحصاء وتقارير بنك الجزائر

من خلال هذا الجدول نلاحظ انخفاض معدل البطالة خلال هاته الفترة وتراجعها بما يقارب 20 نقطة مئوية وهذه نسبة معتبرة والتي ترجع في معظمها إلى ارتفاع أسعار ومداخيل المحروقات، ولكن هذا التأثير الايجابي المرتبط بالمحروقات يبقى

ظرفيا متعلقا بارتفاع أسعار المحروقات من جهة، ولأنه لم يحفز القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي الذي لم يشهد زيادة هامة في النمو وفي التشغيل .

إن هذا الارتفاع في أسعار النفط،وما صاحبه من ارتفاع في معدلات النمو،أدى إلى انخفاض معدلات البطالة من 29.5% من قوة العمل عام 2000 إلى 15.3% سنة 2005، ثم إلى 10% سنة 2010 ثم 9.8 % سنة 2013 ويرجع ذلك إلى الزيادة في معدل خلق فرص العمل مقارنة مع معدل تسعينات القرن الماضي.

4- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

4-1 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر:

تمتلك الجزائر العديد من المؤهلات التي تمكنها من جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وقد أدخلت في ذلك العديد من التشريعات والقوانين والاجراءات التنظيمية والادارية والاقتصادية ووضعت العديد من الحوافز لغرض تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الاعمال، وحققت التوازنات الاقتصادية الكليةبغية جذب الاستثمارات الأجنبية ويبين الجدول التالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة: 2000 – 2013.

جدول رقم: 04تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر 2000-2013 الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة	438	1196	1 065	634	882	1 081	1 795	1662	2646
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013				
القيمة	2540	2264	2571	1484	1691				

المصدر:

- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد 1970-2013.الملحق الاحصائي 2013.**
- **قاعدة بيانات مؤتمر الامم للتجارة والتنمية (الانكتاد) تقرير الاستثمار العالمي.**

نلاحظ من الجدول اعلاه أن مستويات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد شهد تحسنا خاصة بعد الاصلاحات الاقتصادية التي شهدت العديد من التشريعات والاجراءات خاصة قانون الاستثمار لسنة 2001 والذي منح العديد من الامتيازات والحوافز لصالح المستثمرين الاجانب وانشاء العديد من الهيئات الخاصة بتشجيع وتأطير الاستثمار في الجزائر، وكذا امضاء الاتفاق مع الاتحاد الاوروبيسنة 2001 وذلك بغرض الانفتاح الاقتصادي والتجاري ومباشرة المخططات الخماسية للتنمية.

ومنذ بداية الاصلاحات الاقتصادية وتهيئة المناخ الاستثماري وارتفاع اسعار النفط وما تبعها من تحقيق التوازنات الاقتصادية الكليةأصبحت الجزائر تستقطب الاستثمارات الاجنبية لكن بشكل متواضع نسبيا، حيث انتقلت من 438 مليون دولار سنة 2000 إلى1795 مليون دولار سنة 2006 ثم 2646مليون دولار سنة2008 وهي السنة التي شهدت أحسن تدفق للاستثمار، ثم عرفت بعد ذلك تدفقات الاستثمار الاجنبي تراجعا في السنوات اللاحقة.

وإن من الاسباب التي أدت إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي بدأ عام 2001 لمدة ثلاث سنوات، ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005 – 2009 والذي احتلت فيه سياسة الاستثمار حيزا

كبيرا حيث تم التركيز فيه على تطوير وعصرنة البنية التحتية للاقتصاد الجزائري مما يعتبر عاملا محفزا لجذب الاستثمارات الاجنبية للبلاد[14] .

كما تجدر الإشارة إلى أن معظم هاته الاستثمارات تمركزت في قطاع المحروقات بالنظر إلى العوائد الكبيرة التي تجنيها الشركات النفطية في هذا المجال، لكن سنة 2006 سجلت استثناء ، أين نالت قطاعات خارج المحروقات حصة قدرت بنسبة 53.02 % من تدفقات الاستثمار الاجنبي الوارد إلى الجزائر متجاوزة بذلك حجم التدفقات الوافدة إلى قطاع المحروقات التي استقرت عند نسبة 46.97%[15].

4-2 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

من الناحية النظرية هناك علاقة ترابط بين المتغيرين من خلال الآثار الايجابية التي يتركها الاستثمار الاجنبي المباشر على انتاجية الشركات المحلية وذلك باستخدامها لتقنية متطورة

تمكنها من منافسة الشركات الاجنبية أو زيادة الانتاجية بعامل التقليد والمحاكاة ...[16]

وفي ظل البرامج التي سطرتها الجزائر بداية الالفية الثالثة الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط ، والتي سعت من خلالها إلى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لتلبية متطلبات المرحلة القادمة، وباعتبار قطاع النفط المستقطب الأكبر للاستثمار الاجنبي المباشر، والذي شهد خلال الفترة تدفقات متزايدة كما يبينه الجدول السابق، ولمعرفة مساهمة هذه التدفقات في النمو الاقتصادي نلاحظ الجدول التالي:

جدول رقم:05 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي 2000-2013

البيان	الناتج الداخلي الخام(مليون دولار)	معدل النمو الاقتصادي%	تدفق الاستثمار . أ .م (مليون دولار)	معدل نمو إ. أ. م %	إ. أ. م / ن. د.خ%
2000	54.790	2.4	280.1	-	0.51
2001	54.744	2.1	1107.9	295	2.02
2002	56.760	4.7	1065	3.87-	1.87
2003	67.863	6.9	633.7	40.49-	0.93
2004	85.324	5.2	881.9	39.16	1.03
2005	103.198	5.1	1081.1	22.58	1.04
2006	117.027	2	1795.4	66.07	1.53
2007	134.977	3	1661.8	7.44-	1.23
2008	171.000	2.4	2593	56.03	1.51
2009	137.211	1.6	2746.4	5.9	2
2010	161.207	3.6	2264	17.56-	1.4
2011	199.070	2.8	2571	13.56	1.29

0.72	42.27-	1484	3.3	204.331	2012
0.80	13.94	1691	2.8	210.183	2013

bank.albankaldawli.org/data//reports.aspx?source=2&country=&series=NY.GDP.MKTP.CD&per#=iod

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

عرف الناتج الداخلي الخام تطورا ونموا إيجابيا خلال الفترة وإن كان بمعدلات متذبذبة، وعرف في المقابل الاستثمار الاجنبي تدفقات متدنية، ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى، حيث وصل أعلى تدفق سنة 2009 بقيمة 2746.4مليون دولار، كما أن الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي تمثل نسبا منخفضة وهذا نتيجة للنمو الضعيف أو السلبي لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر .

ولقد ظلت نسبة مساهمة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في الجزائر جد ضعيفة، إذ لم تتعدى 3.8 % قبل سنة 2000، وذلك بالنظر إلى قلة تدفقات الاستثمار الوافدة إلى الاقتصاد الوطني، وابتداء من سنة 2001 عرفت هذه النسبة بداية الارتفاع بفضل ارتفاع وتيرة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لا سيما في قطاع المحروقات[17].

جدول رقم: 06 تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر كنسبة من تكوين رأس المال الخام الثابت 2000-2012

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النسبة%	2.472	8.861	7.636	3.876	4.303	5.007	6.791	5.161	5.351	5.819	3.985	4.295	2.477

المصدر:

عبد القادر ناصور، اشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013، ص: 270.

ومن خلال الجدول يتبين أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعد مصدر تمويل هام لتمويل الاستثمار في الجزائر، هذا عدا عن الاهمية النوعية للاستثمار الاجنبي والكفيلة بتنشيط وتفعيل الجهاز الانتاجي والتي تظل هي بدورها هامشية[18] .

ونستنتج من ذلك أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يساهم بدور فاعل في الحد من البطالة إذ ليس مصدرا هاما للتمويل ولا يعد كفيلا بتفعيل الجهاز الانتاجي.

4-3 أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر:

يؤدي الاستثمار الاجنبي دورا هاما في خلق مناصب الشغل في البلد المضيف وفق ما تم التطرق إليه سابقا، إلا أن هذا الاثر يختلف بحسب حجم وطبيعة الاستثمارات الاجنبية الموطنة بالاضافة إلى مدى مرونة سوق العمل في البلد المضيف.

ورغم الحوافز التي قدمتها الجزائر لجلب الاستثمار الاجنبي إلا انه لم يساهم بشكل فعال في خلق فرص للتشغيل، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم:07 مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمار الاجنبي للفترة 2002-2012

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ(مليون دج)	%	عدد مناصب الشغل	%
الاستثمارات المحلية	67280	99.22	5035015	74.83	866563	92.11
استثمارات الشراكة	245	0.36	843135	12.53	27717	2.95
الاستثمارات الاجنبية المباشرة	283	0.42	850613	12.64	46552	4.95
إجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة	528	0.78	1693748	25.17	74269	7.89
إجمالي الاستثمارات	67808	100	6728763	100	940832	100

المصدر: عبد القادر ناصور، مرجع سبق ذكره، ص: 273.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد مشاريع الاستثمارات الاجنبية لم تتجاوز 528 مشروعا من إجمالي 67808 مشروعا وهو ما يمثل 0.78 %من إجمالي الاستثمارات وبمبلغ قدر بـ: 1693748 ملبون دينار جزائري بنسبة 25.17 %من إجمالي مبالغ الاستثمارات، وقد ساهمت الاستثمارات الأجنبية بخلق 74269 منصب شغل بما يقدر بـ: 7.89 % من إجمالي عدد مناصب الشغل، وهو ما يبين ضعف مساهمة الاستثمار الاجنبي في خلق مناصب الشغل في الجزائر.

وإذا استثنينا مشاريع الشراكة، فإن عدد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الخالصة لم تتجاوز 283 مشروعا بنسبة 0.42 % من إجمالي المشاريع وبمناصب عمل قدرت بـ: 46552 منصبا فقط وبنسبة 4.95 % من عدد المناصب، وهو ما يفسر ضعف حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من جهة واقتصار المشاريع الاستثمارية الاجنبية على قطاعات ريعية مع تمركز المشاريع الاخرى على شكل عقود المفتاح في اليد مثل قطاع الاشغال العمومية من جهة اخرى[19].

5- أهم التحديات التي تواجه الجزائر:

رغم أن الدلائل تشير إلى أنه سيبقى للنفط دورا رئيسيا في تحديد مسارات التنمية في الجزائر خلال السنوات القادمة، باعتباره المصدر الرئيسي للطاقة،واستمرار ذلك سيبقي التحديات التنموية التي تواجه الجزائر رهينة المحروقات،وإن اقتناص الفرص الضائعة والتي واجهت خلالها مشكلات هيكلية خلال العقدين الماضيين وأدت إلى تفاقم العجز المالي لها.وترتب عن ذلك لجوء الجزائرإلى تبني برامج للإصلاح الهيكلي.

وتطرح الفترة الحالية تحديات كبيرة على الجزائر في محاولة استغلال العوائد النفطية الاستغلال الأمثل وبشكل أكثر كفاءة بحيث تحقق عائدا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا أكثر.

ورغم تعزيز آفاق النمو وتسطير برامج للإنعاش والنمو الاقتصادي فإن معدلات النمو الحالية لا تزال غير كافية للتعامل مع التحديات الكبرى للتنمية بطريقة جذرية. وذلك فيما يتعلق بخلق فرص عمل جديدة وستكون هناك حاجة إلى خلق فرص عمل جديدة خلال السنوات القادمة. وذلك لمواكبة حركة الداخلين الجدد إلى قوة العمل واستيعاب أعداد العاطلين عن العمل

في الوقت الحاضر، وبالتالي يجب أن تتضاعف فرص العمل خلال الفترة القادمة، وسيتطلب ذلك نمو اقتصادي حقيقي يتراوح في المتوسط من 6 إلى 7% سنويا على مدى الفترة[20].

وحتى يتسنى للجزائر مواجهة هذا التحدي الخطير، سنحتاج إلى التحول إلى نموذج اقتصادي يمكنها من تنمية إمكانياتها المتعلقة بتحقيق نمو يخلق فرص عمل جديدة بشكل ملموس، وستتطلب أسس هذا التحول الهيكلي، ثلاثة تغيرات تنظيمية جذرية ومرتبطة ببعضها، ألا وهي [21]:

- التحول من اقتصاديات متخلفة إلى أخرى أكثر انفتاحا لخلق صناعات أكثر قدرة على المنافسة.
- التحول من اقتصاديات يهيمن عليها القطاع العام إلى اقتصاديات يقودها القطاع الخاص و ذلك لتحسين الكفاءة و توسيع نطاق العمالة.
- التحول من اقتصاديات يسيطر عليها النفط إلى أخرى أكثر تنوعا, وذلك لتقليل اعتماد هذه المنطقة على مصادر النمو المتقلبة, والحفاظ على استقرار أوضاع المالية العامة.

الخاتمة:

يستند كل مخرج في أي عملية ما إلى جملة من المعطيات ترتبط بينها وفق علاقات تأثير متبادلة. وعملية التنمية الاقتصادية بوصفها عملية تفاعلية معقدة فإنها تستدعي توفر حدا أدنى من العوامل التي يشكل تكاملها في الاقتصاد إحداث نقلة نوعية تعتبر نقطة البداية في تنمية منتظمة مستمرة.

تسعى الدول دائما إلى البحث عن أنجع الأساليب التي تمكنها من تحقيق التنمية المنشودة لمجتمعاتها، ولقد اتضح من التجارب التاريخية للتنمية أن الدول التي استطاعت أن تحقق الانطلاق في التنمية الاقتصادية لم يتأت لها ذلك بسبب وفرة الموارد، بل من خلال حسن إدارة الاقتصاد والمؤسسات والموارد وتكوين وتحسين أداء الموارد البشرية .

من جانب آخر، اتضح أن الفشل في تحقيق التنمية المنشودة في دول أخرى كان راجعا بالمقابل إلى تدني مستويات إدارة الاقتصاد ومؤسساته وموارده المالية والبشرية.

ولقد أصبح يناط بالدولة اليوم أدوار هامة في مختلف مجالات تنمية المجتمع، لاسيما مع شيوع مظاهر البطالة والفقر الذي باتت تطال الملايين من سكان الدول المتخلفة، وتشكل هاجسا كبيرا في ظل تسارع العولمة وانتشارها، حيث تزداد الفوارق.

وقد باشرت الدولة في الجزائر دورا هاما لعلاج مشكلة البطالة، حيث وفرت الامكانات اللازمة وحسنت مناخ الاستثمار لاستقطاب الاستثمار الأجنبي والذي كان له مع تحسن مداخيل النفط أثرا ايجابيا على مؤشرات البطالة والتشغيل، لكن مع تراجع مداخيل النفط تتراجع هاته المؤشرات.

ويطرح هذا تحديات كثيرة على الجزائر في محاولة استغلال العوائد النفطية الاستغلال الأمثل وبشكل أكثر كفاءة بحيث تحقق عائدا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا أكثر وتساهم في التخفيف من مشكلة البطالة.

قائمة المراجع:

– ماضي بلقاسم و أمال خدادمية، أسباب مشكلة البطالةفي الجزائر و تقييم سياسات علاجها، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة خلال الفترة 15–16 نوفمبر 2011م. (بتصرف)

– بوحفص حاكمي، التشغيل والطالة في الجزائر بين تحدي الاصلاح وآفاق المستقبل، www, startimes.com/ aspxt=15647077(2015/02/12). (بتصرف).

– بن عشي عمار وبن ابراهيم الغالي،واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2010)، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة، خلال الفترة 15–16 نوفمبر 2011م.

– عبد الرحيم شيبي وشكوري محمد، البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية، المؤتمر الدولي حول: أزمة البطالة في الدول العربية، 17–18 مارس 2008، القاهرة، .

– شريف بقة وعبد الرحمان العايب، العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة– حالة الجزائر–، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم السيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص ص: 109–111.

– سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009–2010، ص:82.

- الندوة الإقليمية الثلاثية للخبراء حول " تشغيل الشباب والاستخدام في المنطقة العربية" ، عمان، الأردن ،6–8 نيسان ، أبريل 2004.

1.1 -نايف الحمري، نسبة البطالة في العالم العربي تقفز إلى 11.5%.. ومطالبات بإنشاء صناديق لها، الرياض الاقتصادي، صحيفة الرياض، السعودية، السبت 29 ربيع الآخر 1435 – 1 مارس 2014م – العدد 16686 http://www.alriyadh.com/914314، 2015/03/15.

- محمد شعبان،" العاطلون العرب..قنابل موقوتة، www.assafir.com/opinions.aspx?EditionId=726.

- منصوري الزين، تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر : حالة الجزائر، جامعة سعد دحلب البليدة، 2008،

– جاسم المناعي، تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات العربية، الإيجابيات والإشكاليات، الإصلاحات المطلوبة معهد التخطيط العبي الكويت،30 مايو 2006 .

– جميل طاهر،النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط ديسمبر 1997.

– نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد رقم: 12، 2012.

- فارس شلالي، دور سياسة التشغيل في مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2004، مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005–2009 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004–2005.

– عبد القادر ناصور، اشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2014/2013.

– لوعيل بلال، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995–2007 ، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، 2008.

–البنك الدولي، الملخص التنفيذي 2005.

– تقارير بنك الجزائر.

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، دولة الكويت، 2011.

Direction générale des douanes, statistique du commerce extérieur, 2011, p 4.

world Bank, World developmentIndicators ,data.albankaldawli.org/indicator/ NY.GDP.PCAP.CD

- Office national des statistique, op.cit.

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الاجبي المباشر الوارد 1970–2013.الملحق الاحصائي 2013.

– قاعدة بيانات مؤتمر الامم للتجارة والتنمية (الانكتاد) تقرير الاستثمار العالمي.